العرب
الإثنين 2020/04/06
السنة 42 العدد 11669

الإمارات تستكمل وضع أسس مواجهتها لكورونا

قرار حكومي بتعزيز المخزون الاستراتيجي للدولة

الاستدامة والاستباق والمرونة والتعويل على الذات تشكّل أهم خصوصيات الاستراتيجية الإماراتية في مواجهة الظرف الاستثنائي الذي فرضته جائحة كورونا على مختلف دول العالم، وتفسّر حالة الطمأنينة السائدة بين سكان الدولة من مواطنين ووافدين، على خلاف ما هو سائد في العديد من البلدان من ذعر وارتباك ناتجين عن التأخر في مواجهة الجائحة.

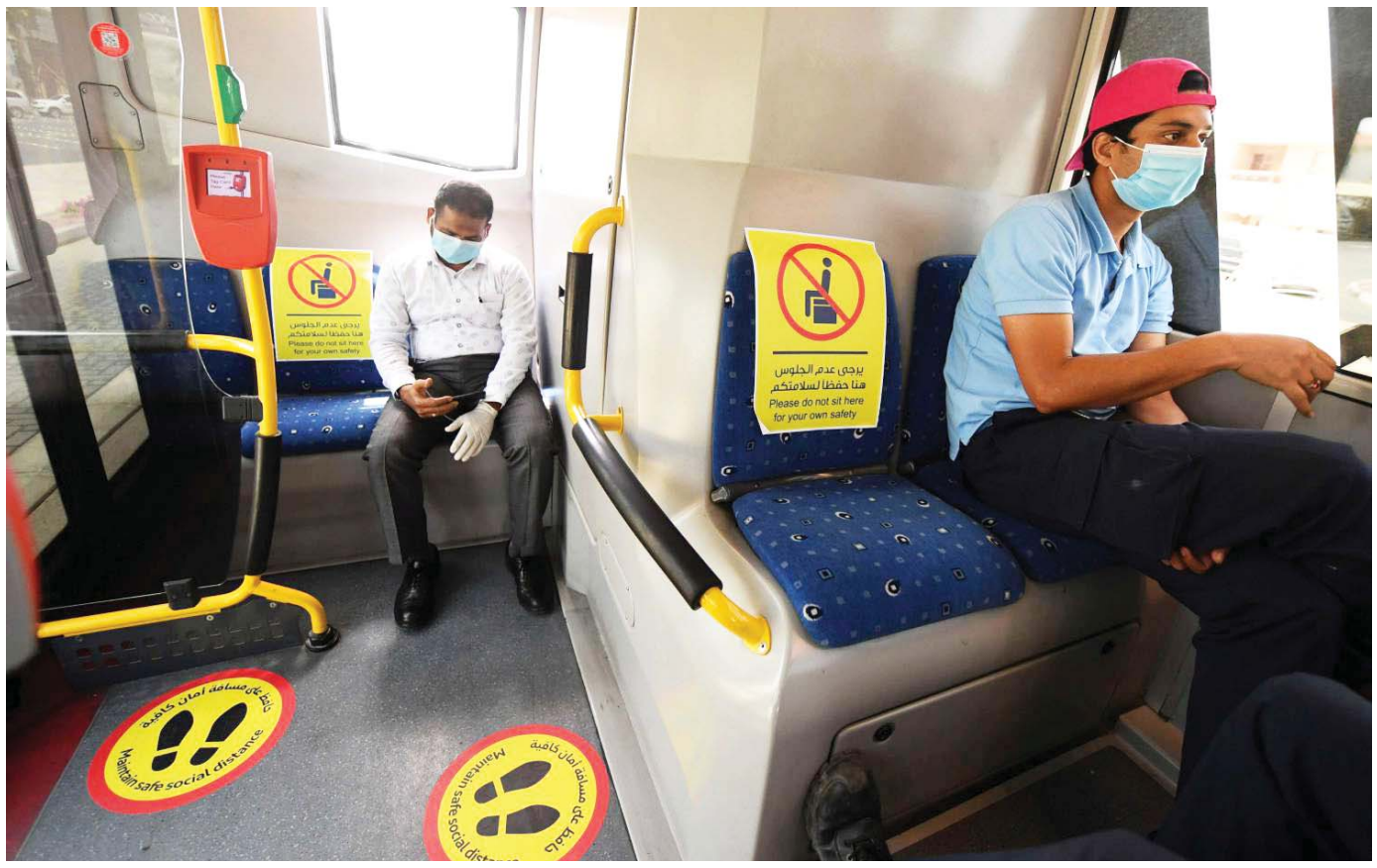

لا مجال للتهاون ولا داعي للفزع

دبي - أجلت سلسلة من الإجراءات المترابطة والمتكاملة التي توالى الإعلان عنها في دولة الإمارات العربية ملامح الاستراتيجية الخصوصية التي يتّبعها البلد في مواجهته للظرف الاستثنائي الذي فرضه انتشار فايروس كورونا على مختلف بلدان العالم.

ومثّلت تعبئة أقصى ما يمكن من الموارد البشرية والمادية لمواجهة الظرف وضمان استدامة المواد الأساسية من أغذية وأدوية وغيرها مدار جهود الدولة الإماراتية في المرحلة الحالية.

وأعلن الشيخ محمّد بن راشد آل مكتوم نائب الرئيس الإماراتي رئيس الوزراء حاكم دبي، الأحد، عن قرار تعزيز المخزون الاستراتيجي للدولة، معلنا عن "توجيه المصانع بدعم احتياجات القطاع الصحي في الدولة".

وقال في تغريدات على حسابه الرسمي في تويتر "تتحرك دولة الإمارات اليوم كفريق واحد وتتعاون كأسرة واحدة ويساند الجميع أعمال الجميع لعبور هذا الفترة الاستثنائية التي يمر فيها العالم".

سهيل المزروعي
الصناعة المحلية تساهم في سد حاجتنا من الأغذية والمواد الطبية

وجاء ذلك على إثر ترؤس الشيخ محمد بن راشد اجتماعا لمجلس الوزراء تمّ عقده بتقنية الاتصال المرئي عن بعد، شدّد خلاله على مضي دولة الإمارات "في تحقيق تطلعاتها ومشاريعها الوطنية وفق ما تم التخطيط له واستمرار العمل لتوفير أرقى سبل جودة الحياة لسكانها ومواطنيها من خلال الخدمات والمبادرات النوعية وذات القيمة المضافة في مختلف القطاعات بهدف إحداث تأثير إيجابي وحقيقي في الحياة اليومية للمواطن".

وفي إشارة إلى المرونة التي ميّزت أسلوب الإمارات في مواجهة الظرف المترتّب عن جائحة كورونا قال الشيخ محمّد بن راشد "فخورون بالمرونة والجاهزية التي تتعامل بها حكومة الإمارات مع التطورات.. خدماتنا مستمرة وعلى مدار الساعة". كما نقلت وكالة الأنباء الإماراتية "وام" عنه القول "الحياة تتغير بشكل سريع ولكن العطاء مستمر في منازلنا وفي مؤسساتنا وفي كل بقعة على هذه الأرض، ولو احتجنا لتغيير منظومة العمل الحكومي سنفعل ذلك بدون تردد".

وقام الوزراء خلال الاجتماع الحكومي بتقديم إحاطاتهم حول آخر الإجراءات المتخذة للتعامل مع تداعيات الجائحة، حيث استعرض الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي مستجدات الإجراءات التي تم اتخاذها على مستوى الوزارة للتواصل مع المواطنين خارج الدولة وضمان رجوعهم إلى بلدهم.

وتحدث عبدالرحمن بن محمد العويس وزير الصحة ووقاية المجتمع وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي خلال الاجتماع عن مستجدات الوضع الصحي في الدولة، والجهود التي تبذل في مختلف القطاعات الصحية للتعامل والحد من انتشار فايروس كوفيد- 19.

وأكد العويس أن الوزارة تعمل بالتعاون مع كافة شركائها على تسخير كافة الإمكانات والطاقات للنهوض بالخدمات ومواجهة التحديات، مشيرا إلى أن دولة الإمارات قادرة على التعامل مع أي تداعيات محتملة لانتشار فايروس كورونا، مشيرا إلى تضافر جهود الجهات الحكومية والصحية والذي يمثل دليلا على كفاءة الإجراءات الصحية وقوة النظام الصحي في الدولة.

واستعرض حسين بن إبراهيم الحمادي وزير التربية والتعليم مستجدات العملية التعليمية، وعرض الآلية التي اعتمدتها الوزارة للامتحانات النهائية والتقويم لكافة الأنظمة التعليمية في الدولة، ونتائج تقييم تجربة التعليم عن بعد، إضافة إلى تكريس التقنيات الحديثة لتأدية أدوار الطواقم التدريسية على أكمل وجه.

وأوضح سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أن الخطط الاقتصادية التحفيزية التي تم اعتمادها على المستويين الاتحادي والمحلي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في تخفيف الأثر عن القطاعات الاقتصادية المتضررة وضمان استمرارية الإنتاج واستدامة الأعمال. ويُعد قطاع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد أبرز القطاعات التي تحظى باهتمام الحكومة عند التعامل مع حزم التحفيز المعلنة، ويعمل حاليا البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بوزارة الاقتصاد بالتنسيق مع الشركاء من الجهات الاتحادية والمحلية، على تحديد وقياس الآثار المترتبة على قطاع ريادة الأعمال والحلول المطلوبة لخفض تكلفة ممارسة الأعمال وتمكينهم من التعامل مع التحديات التي تفرضها الأزمة الراهنة.. إلى جانب ذلك، فإن اللجنة المؤقتة المشكلة من قبل مجلس الوزراء للتعامل مع الآثار السلبية لفايروس كورونا على الاقتصاد الوطني، تعمل في الوقت الراهن لاقتراح المزيد من التدابير اللازمة للحد من الآثار السلبية للأزمة على الموارد البشرية والقطاع الاقتصادي.

وقال سهيل بن محمد فرج فارس المزروعي وزير الطاقة والصناعة إن "الإمارات توجد فيها قطاعات صناعية واعدة ولدينا كل الفرص والإمكانيات للمحافظة على التنويع الاقتصادي".

وأضاف "تعمل الوزارة وبتنسيق مستمر مع الجهات المعنية أعضاء المجلس التنسيقي للصناعة بالدولة، على التقييم المستمر لقدرات الانتاج المحلي الحالية لصناعتنا الوطنية وقدرتها المستدامة على إمداد الأسواق بالمنتجات الضرورية".

وأوضح أنه يوجد أكثر من 500 مصنع للمواد الغذائية والمشروبات مسجلة لدى الوزارة من مختلف إمارات الدولة تعمل بطاقاتها الإنتاجية لسد حاجة الأسواق ومنافذ البيع المحلية وأيضا التصدير إلى أسواق مختلفة، كما يوجد ما يقارب الـ70 مصنعا وطنيا مسجلا لدى الوزارة سخرت إمكانياتها لدعم القطاع الطبي بالمنتجات الضرورية من أدوية ومستلزمات طبية ومحاليل طبية وغازات طبية كالأكسجين وغيرها، كما توجد خطة مستقبلية بالتنسيق مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع ودوائر الصحة بالدولة بالعمل على تعزيز دور المصانع الوطنية في دعم منظومة القطاع الصحي وسد أي فجوات في قطاع الأدوية والمستلزمات الطبية.

وأضاف المزروعي "أبدت مصانعنا الوطنية مرونة جيدة في التعامل مع متطلبات المرحلة، ورأينا بعض المصانع التي بدأت باستخدام الطباعة الثلاثية في صناعة بعض المستلزمات الطبية، وهو ما يتوافق مع توجهات الدولة وسياسة الإمارات للصناعات المتقدمة".

وأكد علي بن حماد الشامسي رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية أن جميع الزوار والمقيمين محل اهتمام وهم جزء من مجتمع الدولة وسوف نستمر في تقديم الدعم اللازم لهم ونعمل نحو تخفيف آثار التدابير الاحترازية التي اتخذت على المستوى الدولي خاصة في ما يتعلق بتعليق حركة الطيران.

إجراءات لمراعاة ظروف الوافدين

أبوظبي - اتبعت دولة الإمارات أسلوبا مرنا في معاملة الوافدين إلى أراضيها يقوم على مراعاة ظروفهم ويهدف إلى التيسير عليهم خلال الفترة الاستثنائية الحالية. وأعلن في هذا الإطار عن إطلاق وزارة الموارد البشرية والتوطين بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية ووزارة الخارجية والتعاون الدولي وهيئة الطيران المدني والهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث مبادرة تحمل عنوان "الإجازة المبكرة".

وتقوم المبادرة على تمكين من يرغبون من المقيمين العاملين في القطاع الخاص من العودة إلى بلدانهم خلال فترة الإجراءات الاحترازية المتخذة على مستوى الدولة للوقاية والحد من انتشار فايروس كورونا، وذلك من خلال تقديم مواعيد إجازاتهم السنوية أو الاتفاق مع المنشآت التي يعملون لديها على منحهم إجازة من دون أجر. كما تقرّر في ذات السياق إعفاء أصحاب الإقامات من الغرامات وتجديد الهوية من دون غرامات حتى نهاية العام الجاري.

الصراع على الثروات الطبيعية يقرّب النار من منابع النفط في اليمن

مأرب (اليمن) - سلّطت الاتهامات الموجّهة إلى المتمرّدين الحوثيين باستهداف إحدى المنشآت النفطية شرقي اليمن الضوء على جانب مهمّ من الصراع المتواصل بالبلد منذ أكثر من خمس سنوات، ويتعلّق بالسيطرة على الموارد الحيوية وفي مقدّمتها النفط والغاز.

واتهمت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، الأحد، جماعة الحوثي بقصف محطة الضخ الخاصة بأنبوب صافر النفطي في منطقة صرواح بمأرب، لكنّ الجماعة الموالية لإيران نفت ذلك الاتهام وصنّفته ضمن ما سمّته "دعاية إعلامية" مضادّة لها.

ولا يقتصر خوض صراع الموارد على جماعة الحوثي الساعية إلى تأسيس كيانها القابل للحياة ويكون ممتدا على مساحة جغرافية تحتوي على موارد طبيعية من جهة ومنفتحة على البحر من جهة ثانية، ولكنّه يهم أيضا جماعة الإخوان المسلمين التي تُعلن قياداتُها العمل تحت لواء الشرعية، بينما تعمل على أرض الواقع لحسابها الخاص وتسعى للسيطرة على مواقع استراتيجية في البلد استعدادا لأي ترتيبات سياسية قادمة قد تُنهي الحرب في البلد على أساس الواقع الميداني القائم.

ومن شأن الصراع على منابع الطاقة في اليمن أن يجعل محافظة مأرب شرقي العاصمة صنعاء في قلب المواجهة بين الحوثيين والإخوان الممثلين في اليمن بحزب الإصلاح، وذلك بالنظر إلى أنّ المحافظة تحتوي على جزء هام من حقول النفط وهي منطلق خطّ ضخّ الخام صوب ميناء صافر الواقع على البحر الأحمر بالساحل الغربي لليمن.

وتعتبر مأرب نقطة ارتكاز أساسية لجماعة الإخوان في اليمن وقد حاولوا الإبقاء عليها خارج دائرة الصراع ضدّ الحوثيين مكتفين بجعلها مرتكزا لتوجيه جهدهم الحربي جنوبا صوب مناطق غير واقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي على رأسها محافظتا شبوة وعدن.

لكنّ تحرّش الحوثيين بمأرب بعد سيطرتهم على أجزاء واسعة من محافظة الجوف المجاورة بدأ يثير مخاوف قيادات حزب الإصلاح الإخواني.

وترتبط حقول صافر النفطية في مأرب بميناء رأس عيسى بمحافظة الحديدة بخط أنابيب طوله أكثر من أربع مئة كيلومتر. ويحتوي الخط المتوقف عن الضخّ منذ 2015 على حوالي 800 ألف برميل من الخام، إضافة إلى حمولة السفينة صافر التي تستخدم كمينا عائم، وقد أصبحت حمولتها المقدّرة بمليون برميل بمثابة "قنبلة موقوتة" تهدّد البحر الأحمر بكارثة بيئية نظرا لتهالك السفينة وعدم خضوعها لأي عمليات صيانة، حيث يحرص الحوثيون على استخدامها ورقة لمساومة بلدان الإقليم والمجتمع الدولي.

واتّهمت وزارة النفط اليمنية، الأحد، جماعة الحوثي بمهاجمة محطة الضخ الخاصة بأنبوب صافر النفطي في منطقة صرواح بمأرب.

وقالت الوزارة في بيان إن هذا الاستهداف "يمثل عملا إجراميا وتخريبيا وكارثة على طريق الاستنزاف المتواصل لمقدرات الدولة ويؤكد حقيقة استهتار وعبث ميليشيا الحوثي المدعومة من إيران بمقدرات وممتلكات الشعب اليمني، وأنها لا تجيد سوى لغة التخريب والهدم".

وأضافت الوزارة في بيان بثته وكالة الأنباء اليمنية الرسمية أن "ارتكاب الميليشيا لهذا العمل الجبان والجريمة النكراء تأكيد على حقيقة سعيها لتدمير كل مقدرات الشعب اليمني ومكتسباته، كما أنه تأكيد على سلوكها المنحرف في نقض العهود والمواثيق، ومجانبتها لكل القيم والاعتبارات الوطنية والإنسانية التي تحتم أن تبقى المواقع الاقتصادية محايدة وبعيدة عن الحروب العبثية والأفعال الهستيرية التي تقترفها بشكل مستمر ومتواصل في مناطق ومحافظات اليمن كافة".

حسابات الإخوان أسقطت الجوف وتهدد بسقوط مأرب

وأشار البيان إلى أن "هذا العمل التدميري من شأنه أن يفشل الجهود المضنية والمبذولة لخلق بيئة ومناخ استثماري جذّاب ويعيق عودة الشركات النفطية الأجنبية للبلاد لاستئناف نشاطها في إنتاج وتصدير النفط الخام".

> الحوثيون يشتركون مع إخوان اليمن في السعي إلى السيطرة على مواقع استراتيجية ومناطق غنية بالموارد الطبيعية

وتشهد الشرعية اليمنية في الوقت الحالي إحدى أصعب فتراتها، بعد ظهور جناح إخواني داخلها يعمل لحساب الجماعة العابرة للحدود وينفّذ أجندة إقليمية مدعومة من قبل قطر وتركيا ويخوض صراعا جانبيا ضدّ المجلس الانتقالي الجنوبي.

وعمليا لا تكاد الشرعية تسجّل حضورها الفعلي على الأرض وتتواكل على جهود التحالف الداعم لها بقيادة السعودية، بينما تكتفي هي بخوض المعارك الإعلامية وإصدار البيانات.

ووصف رئيس الوزراء اليمني معين عبدالملك، في تدوينة على صفحته بموقع فيسبوك، قصف محطة ضخ النفط في مأرب بـ"السلوك الكاشف لجماعة الحوثي بدون مسؤولية أو التزام".

وقال إن الجماعة "تتعامل مع الشعب كرهائن، ومع مصالح المواطنين كموضوع للمساومة، ومع الأملاك العامة كمادة للنهب والتخريب".

وعلى الطرف المقابل تبرّأ الحوثيون من قصف المنشأة النفطية. وقال ناطقهم العسكري يحيى سريع "إنّ ما يروّج له إعلام العدوان (تعبير يستخدمه الحوثيون لوصف تحالف دعم الشرعية) عن استهداف منشأة الضخ في كوفل بمديرية صرواح لا أساس له من الصحة".

وأكد سريع في تغريدات عبر تويتر ما سماه التزام الجماعة بـ"تجنيب المنشآت الوطنية أي استهداف"، قائلا "لم نستهدف أي منشأة وطنية داخل بلدنا سواء كانت تخدم كل الشعب أو جزءا منه".

وتمكّن الحوثيون مؤخّرا من تحقيق تقدّم ميداني مهم بسيطرتهم على أغلب أجزاء محافظة الجوف شمال شرقي صنعاء، في ظلّ اتهامات للجناح الإخواني داخل الشرعية اليمنية بالتخاذل في الدفاع عن المحافظة وصرف الجهد الحربي لمقارعة المجلس الانتقالي الجنوبي. وشجّع التقدّم في الجوف الحوثيين على التحرّش بمحافظة مأرب سعيا لضمّها بالكامل إلى مناطق سيطرتهم أملا في ترتيبات سلام قد يدفع المجتمع الدولي باتجاهها خلال المرحلة القادمة ويأملون في أن تقام على أساس الواقع الميداني القائم حاليا.